

## تاريخ الجزائر الحديث 1830-1519

السداسي: الثالث

ماستر 2

اسم الوحدة: العلاقات الجزائرية الأوربية 2

### علاقات الجزائر مع الدول الألمانية – هامبورغ أنموذجا 3

أ.د. عبد القادر فكاير

#### 4- دور إسبانيا في الضغط على هامبورغ لإلغاء المعاهدة:

كانت إسبانيا منزوعة من عمليات تسليم المواد الحربية السنوية للجزائريين من قبل دول شمال أوروبا، عندما كانت تعقد معاهدات مع الجزائر، فقد بدأ هذا الأسلوب مع الهولنديين عام 1726 واستمر مع السويديين عام 1729 والدنماركيين عام 1746. أما في سنة 1751 فقد انضمت هامبورغ إلى هذه القائمة. وهكذا كانت إسبانيا تنظر إلى كمية المواد الحربية البحرية أنها تمثل تهديداً لأسطولها وسواحلها. وما زالت إسبانيا حتى هذا التاريخ في حالة حرب مع الجزائر. كما أنها مازالت تحلم بتدمير هذه القوة عبر البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي لم يكن الإسبان مستعدين بأي شكل من الأشكال لبدء مفاوضات السلام معهم. فكان الأوروبيون الشماليون وهم يشاركون بقوة في النشاط التجاري في جنوب أوروبا، والسيطرة على الموانئ الأيبيرية مع تجارهم وكونهم اللاعبين المهيمنون في الشحن داخل أوروبا، قد تسبب في استياء شديد بين السياسيين الإسبان البارزين.

وعندما علم القنصل الإسباني في هامبورغ، جياكومو بونيسو (Giacomo Poniso)، بخبر تجهيز السفن وإرسالها إلى الجزائر، أبلغ بلاده في نهاية جويلية 1751، أن هامبورغ قد جهزت سفينتين بالذخيرة وعتاد البحرية للجزائر. وعندما تم إرسالهما، أصدر الملك الإسباني فيرناندو السادس (Fernando VI) (1751-1746) مرسوما ملكيا مؤرخا 19 أكتوبر 1751 الذي يحظر جميع أشكال التجارة مع الهامبورغيين، ردا على المعاهدة التي عقدتها بلادهم مع الجزائر هذا نصه: «على الرغم من أن مدينة هامبورغ تستمد مزايا كبيرة من التجارة التي تقوم بها مع إسبانيا، وأنه كان عليها لهذا السبب، أن تتجنب أي شيء يمكن أن يثير استياء الملك فيما يتعلق بها، إلا أن هذه المدينة لم تتوقف، حيث أبرمت مؤخرا معاهدة تجارة مع إيالة الجزائر، وهم أعداء وراثيون للتاج الإسباني، والذي جعل جلالته يرى أنه من المستحسن أن يحظر في مملكته تجارة هذه المدينة والأشخاص الذين ينتمون إليها. ونتيجة لهذا القرار، لن يتم قبول أي سفينة تابعة لهامبورغ في موانئ هذه المملكة، بعد انقضاء 50 يوماً، باستثناء جميع بضائع هامبورغ، والتي ستظل في هذه المملكة بعد انقضاء ثلاثة أشهر، سيتم الاستيلاء عليها ومصادرتها؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن إرادة الملك هي أن على جميع

القناصل والتجار ورعايا هامبورغ الموجودين حاليًا في مملكته، الانسحاب منها خلال نفس الفترة التي تبلغ ثلاثة أشهر، يجب تنفيذ المصادرة، والاتفاق على العقوبات ضد المخالفين. يُفهم في المجلس تحقيقه في الجزء الذي يتوافق معه». في سان لورنزو ريال (San Lorenzo el Real) في 19 أكتوبر 1751.

وبأمر من الملك قدم القنصل الإسباني في هامبورغ بونيسو مذكرة إلى مجلس شيوخ هامبورغ في 10 نوفمبر 1751 أبلغه فيها عن انسحابه من وظيفته كقنصل في هامبورغ، وذكر فيها قرارات الملك الصادرة في المرسوم السابق، كما بين فيها بعض الأضرار التي سوف تلحق بإسبانيا تبعا لعقد المعاهدة مع الجزائر. فذكر أن الملك كان لا يعطي مصداقية للأراء التي وصلتته عن المفاوضات التي أجرتها هامبورغ لصنع السلام وإقامة تجارة مع الجزائريين، أعداء الإسبان الذين لا يمكن الوصول إلى اتفاق معهم؛ لكن الدهشة كانت أكبر عندما رأى هذا الرأي أصبح مؤكداً عندما علم أن المعاهدة قد أبرمت. وأضاف أن الملك مستاء من فتح الهامبورغيين موانئهم لأعدائه، والذي قد يسمح لهم بالتوسع أكثر في المحيط الأطلسي وزيادة نشاطهم البحري، وأن هذه المعاهدة تجعلهم يحصلون على كمية كبيرة من المواد الحربية، وبفضل ذلك سيكونون قادرين على ارتكاب جميع أنواع الأعمال العدائية. إن ما تقدمه هامبورغ للجزائريين الذين هم في حالة حرب مع إسبانيا، فتكون مدينة هامبورغ ملزمة بموجب المعاهدة بمنح الجزائريين كمية كبيرة جداً من المدافع من جميع العيارات، وقذائف الهاون، والقتابل، والمدافع، والبارود، والصواري، والكابلات كل عام، وهذا ما يؤدي إلى تجديد ترساناتهم. من الواضح أن هذه هي الأشياء التي يحتاجها هؤلاء القراصنة تستعمل لشن الحرب مع المسيحية.

نظرا لارتباط هامبورغ بمصالح اقتصادية كبيرة مع إسبانيا لم يكن في وسعها إلا الرضوخ للضغوط الإسبانية، لذا اضطرت إلى إرسال مبعوث عنها إلى مدريد، وفي هذا الصدد نشرت صحيفة "لاغازيت" (La Gazette) الفرنسية تقريرا وصلها من هامبورغ مؤرخا في 13 ديسمبر 1752، ذكرت فيه أنها علمت من مدريد عن وجود النائب كليفيكر (Klefer) في قصر الاسكوريال لمقابلة الملك الإسباني فيرناندو السادس، وقد تم اللقاء في 12 نوفمبر 1752.

وخلال هذه المفاوضات طالبت إسبانيا الإلغاء الكامل للمعاهدة مقابل إنهاء الحظر. وقامت بعض القوى الأجنبية للتوسط بين الطرفين، وعلى الخصوص ما قامت به كل من النمسا وفرنسا. تم تعليق الحظر لعدة أشهر لكن إسبانيا ظلت متمسكة بإلغاء المعاهدة وبشكل صارم. وفي هذه الأثناء أدرك الهامبرغريون أن هناك تحركات قوى بحرية أخرى، تابعة لهولندا وبريمن (Bremen) وبروسيا (Prussia) (مع ميناء إمدن (Emden) للعمل على زيادة حصتهم التجارية مع إسبانيا على حساب هامبورغ. كانت الخسائر التي من المحتمل أن تتعرض لها المدينة الآن كارثية لأن التبادلات التجارية بين هامبورغ ومملكة إسبانيا كانت قوية .

وبناء على تلك الضغوطات، ألغت هامبورغ معاهدة السلام رسميًا مع الجزائر في مطبوعة عامة صدرت في 28 يوليو 1752. وواصلت صحيفة "لاغازيت" حديثها عن هذه الأزمة فقد ذكرت في تقرير لها من هامبورغ بتاريخ 14 أوت 1752 نشرت في نص البيان الذي أبلغه قنصل هامبورغ إلى الديوان بالجزائر المتعلق بإلغاء المعاهدة، فذكرت أن السيد فورد (Ford)، الذي سيقوم كقنصل في الجزائر، لديه أوامر بأن يعلن للديوان بعبارات صريحة، أن هامبورغ لديها الرغبة في الحفاظ على كرامة ملك إسبانيا، وعلى التجارة في دولته، وهذا مرتبط بعدم السماح لأهل هامبورغ بالاحتفاظ بمعاهدتهم مع الإيالة، فهم مضطرون للتخلي عنها، والابتعاد عن الالتزامات التي تم التعاقد بها مع الإيالة.

وإثر إصدار هامبورغ مرسوم إلغاء المعاهدة مع الجزائر أصدرت إسبانيا مرسوما يوم 14 نوفمبر 1752 ألغت بموجبه القرار الصادر يوم 19 أكتوبر القاضي بمنع التجارة مع هامبورغ ومما جاء فيه: « بموجب مرسوم صادر في 2 جويلية من هذا العام، أبلغت المجلس بالنية الصادقة التي أظهرتها لي مدينة هامبورغ، لفعل كل ما هو ممكن، لرفع الموضوع الذي أثار استيائي التي شعرت به من جانبي بموجب قراري الصادر في 19 أكتوبر 1751... وبناءً على ذلك، وإلغاء جميع أجزاء المرسوم المذكور الصادر في 19 أكتوبر من العام الماضي، فقد أمرت بالسماح في جميع موانئي ومقاطعاتي ومناطقتي بتجارة سفن هامبورغ بالسلع والمواد الغذائية للمدينة المذكورة، وأن السكان يتم استقبالهم والتعامل معهم بنفس الصراحة والمراسلات، كما كانت قبل التاريخ المذكور في 19 أكتوبر من العام الماضي. ».

أما مع الجانب الجزائري فقد أرسل مجلس شيوخ هامبورغ رسالة إلى داي الجزائر بتاريخ 21 جويلية 1752 يخبره فيها عن اضطراره إلى إلغاء المعاهدة التي أبرمتها هامبورغ مع الجزائر، مبينا فيها الدوافع والقرارات التي قامت بها بلادهم. ففي بداية الخطاب تم إخبار الداوي بعواقب عقد المعاهدة على هامبورغ، والتي تسببت في إغضاب الملك الإسباني، ومن العواقب الهامة التي سلطت على هامبورغ هو حظر تجارتها مع إسبانيا، ولذا كانت ردة فعل مجلس شيوخ هامبورغ هو إرضاء الملك، وذلك بإلغاء معاهدة السلام مع الجزائر كما ورد في الفقرة التالية من الرسالة: « هذا هو السبب في أننا لا نستطيع الاستغناء عن التصريح لك، أيها السيد العظيم، أنه على الرغم من كل المزاي التي جعلنا التحالف المذكور معكم مرغوبا فيه، إلا أنه يجب علينا إلغاء معاهدة السلام التي تم توقيعها العام الماضي بين جمهورية الجزائر العاصمة وجمهوريتنا، لذلك علينا أن ننظر إليها كما لو أنها لم تصنع ولم تعقد ». ونظرًا لأن هذه الظروف لا تتطلب الإبقاء على قنصل هامبورغ في الجزائر، فقد ذكرت الرسالة بتسريجه وهو جون فورد (Sr. John Ford) عبر خطاب أرسل إليه. وورد في آخر الرسالة عبارات الشكر للداي: « لا يمكننا التوقف عن شكرك، أيها السيد العظيم، على كل الخير الذي أظهرته لنا حتى الآن. نحن على أكمل وجه أيها السيد

الأشهر والأعظم الحكيم والفاضل أكثر خدامك تواضعًا وطاعة». أنظر الكامل للخطاب في الملحق في آخر هذا المقال.

#### 5-الميدالية المخلاة لذكرى عقد المعاهدة:

لقد دأبت هامبورغ على إصدار ميداليات وأوسمة تخليدا لمختلف المناسبات والأحداث البارزة في تاريخ المدينة، وقد جمعها "أوتو غايديشنس" (Otto Gaedechens) في كتاب عنوانه "عملات وميداليات هامبورغ... (Hamburgische Münzen und Medailen...)", صدر في سنة 1854. ومن بين هذه المناسبات عقدها لمعاهدة مع الجزائر. لقد أصدرت هامبورغ ميدالية بمناسبة عقد المعاهدة خلال سنة 1751، فهي مصنوعة من معدن الفضة، الوجه الأول مبين فيه مدينة هامبورغ على نهر الألب مغطى بالسفن، منار بسم الله. ومسجل تحت الرسم: Hamburgens. Pax Cum Algeris 1751. (سلام الهامبرغر مع الجزائر 1751). إلى جانب ذلك صدرت نسخة أخرى للميدالية من معدن الذهب.



المصدر: (Otto Gaedechens, 1847, p. 45)

وإثر إلغاء المعاهدة تلقى كبير القضاة (Prator) في الثاني عشر جانفي 1753، أمراً من مجلس الشيوخ باستدعاء صاحب الميدالية غوديكي (Goedecke) وأمره بعدم بيع المزيد من الميداليات التي تم إصدارها على إثر السلام الذي تم عقده بين المدينة وجمهورية الجزائر وتسليم النسخ المتبقية على الفور لقسمه الإداري. بعد أيام قليلة، أفاد براتور (Prator) أن غوديكي أرسل له أربع ميداليات فضية وواحدة ذهبية من الميداليات التي تم الحصول عليها من أجل السلام مع الجزائر، بالإضافة إلى الختم، وصرح أن هذه هي كل ما لديه.

ملحق: رسالة من مجلس شيوخ هامبورغ إلى داي الجزائر بشأن إلغاء المعاهدة: 21  
جويلية 1752

**Der hamburgische Senat an den Dey von Alger  
1752. Juli 21. 1)**

Très-Illustre, Très-Magnifique, Sage et Vertueux  
Seigneur.

Il sera déjà venu à votre connoissance, Très-Magnifique Seigneur, combien a tourné à notre désavantage le traité de paix fait et conclu l'année passée entre la Régence d'Alger et notre République.

Nous ne nous en serions certainement pas imaginés les moindres suites facheuses!

Mais il en est arrivé contre toute notre attente un accident, dont nous avons le coeur vivement pénétrés de chagrin et d'inquiétude.

Ce n'est que par l'alliance nouvellement établie avec Vous, Très-Magnifique Seigneur, que nous nous sommes attirés la disgrâce de Sa Majesté Catholique.

Nous ne sentons que trop son indignation par l'effet du décret, qui a été publié l'année dernière pour l'interdiction de tout notre commerce en Espagne.

Sa Majesté Catholique veut absolument, que par rentrer dans ses bonnes graces et le libre commerce espagnol nous renoncions entièrement au traité de paix ci-dessus mentionné.

Permettez-nous, Très-Magnifique Seigneur, de Vous avouer à coeur ouvert, que nous avons trop d'attention pour les bienfaits, dont ce grand Monarque et ses Augustes Prédécesseurs ont daigné honorer notre République, pour lui donner de notre part le moindre sujet de se facher contre nous.

C'est pourquoi nous ne saurions nous dispenser de Vous déclarer, Très-Magnifique Seigneur, que malgré tous les avantages, que la dite alliance avec Vous nous a fait espérer, il nous faut anéantir le traité de paix contracté l'année passée entre la République d'Alger et la notre, de sorte que nous le cassons ici en toute sa substance, et le regardons comme s'il n'avoit jamais été fait et conclu.

Comme ces circonstances ne demandent donc plus l'entretien d'un consul à Alger de la part de notre République, nous venons de décharger le Sr. John Ford de cet employ et de tout son engagement envers nous, par la lettre du congé, que nous lui avons donnée là dessus dans les formes.

Au reste nous ne laissons point de Vous remercier, Très-Magnifique Seigneur, de toute la bonne volonté, que Vous avez bien voulu nous témoigner jusqu'ici.

Nous sommes très parfaitement,

Très-Illustre, Très-Magnifique, Sage et Vertueux  
Seigneur

Vos très-humbles et très-obéissants serviteurs  
les Bourguemaitres et Sénateurs de la République de Hambourg.  
Donné sous le sceau de notre Ville le 21. Juillet 1752.

المصدر: (Ernst Baasch, 1897, pp. 187-188).

